ورقة حقائق

« تقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل فترة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة»

تنفيذ

جمعية التأهيل والتدريب الاجتمّاعي – النصيرات

كانون أول (ديسمبر) 2024

إعداد وتنفيذ

د. عبد الله سلمان الديراوي

باحث إحصائي ومسؤول المتابعة والتقييم

مراجعة وتنقيح

أ. كمال علي أبو شاويش

رئيس مجلس الإدارة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الملخص	2
Abstract	2
تمّهيد الدراسة	3
المقدمة	3
منهجية الدراسة	4
أدوات الدراسة	4
• الاستبيان	4
• المقابلة	4
عينة الدراسة	4
خصائص العينة	4
محاور استمّارة تقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحرب وتفسير النتائج	5
المحور الأول: الوصول إلى الخدمات الأساسية خلال حالة الطوارئ	5
المحور الثاني: الحالة الصحية	6
المحور الثالث: الاحتياجات الفورية	6
المحور الرابع: السلامة والأمان	8
المحور الخامس: الدعم والمساعدات	8
المحور السادس: التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الطوارئ	9
المحور السابع: خدمات التوعية والمناصرة الحقوقية	11
المحور الثامن: التحديات المجتمّعية	11
التوصيات	12

الملخص التنفيذي

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، في ظل فترة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وتقييمها ووضع توصيات عملية لصناع القرار والجهات المانحة؛ بهدف تحسين أوضاعهم والتخفيف من معاناتهم. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يُساعد على تحقيق أهداف الدراسة، واعتمّدت فريق العمل في جمع البيانات على استخدام أداتي الاستبانة والمقابلة، حيث شملت عينة الدراسة (100) مفردة من الأشخاص ذوي الإعاقة، المقيمين (المتواجدين بشكل دائم) في الخيام داخل مراكز الإيواء في المحافظة الوسطى. وأدلفت هذه الدراسة إلى عدة توصيات منها: ضرورة العمل على توفير الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، كالأماكن الملائمة للنزوح، والمساعدات المالية، والغذاء، والماء، والخيام والشوادر، والملابس الشتوية والفرشات والأغطية، وأدوات النظافة، وذلك من خلال التنسيق مع المؤسسات الرسمية والمنظمات الإنسانية؛ لضمان توفير الدعم الكافي لتحسين ظروفهم في مواجهة النزوح وظروف الحرب، وأوصت أيضًا بضرورة اعتمّاد برامج دامجة؛ تُركز على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في المجتمّع، من خلال تحسين البنية التحتية، وتوفير التعليم، والعمل، والرعاية الصحية المناسبة، وتوفير فرص متكافئة، وتحقيق العدالة الاجتمّاعية، مما يؤدي إلى تعزيز نظرة المجتمّع الإيجابية نحوهم.

Abstract

This study aimed to assess the needs of persons with disabilities during the Israeli war on the Gaza Strip and to provide practical recommendations for decision-makers and donors to improve their conditions and alleviate their suffering. The study used the descriptive-analytical method, as this approach helps achieve the study's objectives. Data collection was based on two tools: a questionnaire and interviews. The study sample included 100 individuals with disabilities who are permanent residents in tents within shelters for displaced people in the middle area.

The study led to several recommendations, including the provision of basic needs for persons with disabilities, such as suitable places for displacement, financial assistance, food, water, tents, tarps, winter clothing, mattresses, blankets, and hygiene supplies. This requires coordination with government institutions and humanitarian organizations to ensure adequate support to improve their conditions in the face of displacement and war.

The study also recommended the necessity of implementing programs focused on effectively integrating persons with disabilities into society by improving infrastructure, and providing appropriate education, employment opportunities, and healthcare. Additionally, it emphasized the need for equal opportunities and social justice, leading to a more positive societal perception of persons with disabilities.

- **تمّهيد:**

يعيش الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين عامة، وفي قطاع غزة خاصة، في ظل ظروف استثنائية مُعقدة تزداد سوءًا بسبب الحروب المتكررة. وتُعد فئة الأشخاص ذوي الإعاقة من أكثر الفئات هشاشة في المجتمّع، حيث تؤثر الحروب بشكل كبير على إمكانية وصولهم إلى الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمأوى المناسب، والغذاء، والماء. وجدير بالذكر أن الأشخاص ذوي الإعاقة غالبًا ما يُهمشون خلال الحروب، مما يجعلهم عُرضة لمزيد من المعاناة والمخاطر.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (وفقًا لإحصائية عام 2023)، يُشكل الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين ما نسبته 2.1% من مجمل السكان، بواقع 1.8% من إجمالي سكان الضفة، و2.6% من إجمالي سكان قطاع غزة قبل الحرب الإسرائيلية على القطاع[1]. ووفقًا لوزارة الصحة الفلسطينية ومراكز التأهيل المجتمّعي الفاعلة في قطاع غزة، فإن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين تزايدت بشكل تدريجي متسارع، وخاصة في قطاع غزة بسبب الحرب الإسرائيلية المستمّرة منذ 7 أكتوبر 2023، وما سببته من إعاقات دائمة لعدد كبير من سكان قطاع غزة.

يأتي إعداد هذه الدراسة ونشرها بعد ثلاثة عشر شهرًا من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وما يعزز من أهمية توقيتها أنها تزامنت مع الاحتفاء باليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف 3 ديسمبر من كل عام، ولعل اختيارنا لهذا التوقيت بالذات بهدف تسليط الضوء على التحديات التي يواجها الأشخاص ذوو الإعاقة في قطاع غزة، وربط معاناتهم بجهود عالمية للدفاع عن حقوقهم وتعزيز دورهم في المجتمّع.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل هذه الظروف الاستثنائية بالذات، لتوضيح أهم جوانب النقص/العجز في إيصال وتقديم الخدمات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة، ومن ثمّ لفت نظر الجهات المحلية (الرسمية والشعبية)، والمؤسسات المانحة (الدولية والمحلية) لجوانب النقص، والعمل على جسر الهوة، وتلافي العيوب في تقديم وإيصال تلك المساعدات والخدمات. وتسعى الدراسة أيضًا إلى تقديم تحليل شامل للحالة الراهنة، واستشراف الخطوات المستقبلية اللازمة لتعزيز ظروف الأشخاص ذوي الإعاقة، خاصة في ظل الظروف الإنسانية الطارئة.

- **المقدمة:**

بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يصادف 3 كانون أول (ديسمبر) من كل عام، وبعد مرور أكثر من ثلاثة عشر شهرًا على العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، تبرز الحاجة - أكثر من أي وقت مضى – إلى وضع تصورات علمية للاحتياجات الأساسية الضرورية التي يحتاجها الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن هنا تأتي الحاجة لمثل هذه الدراسات.

تستعرض هذه الدراسة حقائق حول تقييم وتحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء في المحافظة الوسطى، وتقوم الدراسة بالبحث في أهم الاحتياجات الفورية والقصوى للأشخاص ذوي الإعاقة، لشح/انعدام توافرها خلال هذه الفترة الطارئة، والتي أدت إلى تفاقم أوضاعهم الصحية، والاجتمّاعية، والنفسية، والاقتصادية. وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مجمل الصعوبات والتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز الإيواء في المحافظة الوسطى، واستخلاص النتائج، ومن ثمّ تقديم مجموعة من التوصيات أمام صُناع القرار والجهات المانحة.

ونظرًا لأهمية هذا الموضوع، فقد بادرت جمعية التأهيل والتدريب الاجتمّاعي – النصيرات إلى تبني هذه الدراسة، وعهدت إلى مجموعة من المتخصصين لتنفيذها، بالتعاون مع الأشخاص ذوي الإعاقة النازحين في مراكز الإيواء في المحافظة الوسطى، من خلال زياراتهم في مراكز الإيواء وتطبيق دراسة ميدانية (الاستبانة والمقابلة)، وذلك لمعرفة وتقييم احتياجاتهم في ظل الظروف الطارئة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني في ظل العدوان الإسرائيلي المستمّر على قطاع غزة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. على الرابط: https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=4647

- **منهجية الدراسة:**

استندت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، كمدخل تحليلي باعتباره المنهج الملائم لطبيعة موضوع الدراسة؛ حيث يساعد هذا المنهج على تحقيق أهداف الدراسة، وذلك للوقوف على تقييم وتحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز النزوح بالمحافظة الوسطى، وذلك من خلال ورقة سياسات قطاعية حول تقييم احتياجات هذه الفئة.

- **أدوات الدراسة:** اعتمّدت الدراسة في جمع البيانات على أداتي الاستبانة والمقابلة.

❖ **الاستبانة:** اعتمّدت الدراسة بشكل أساسي على تطبيق أداة الاستبانة على مجتمّع الدراسة. ولتسهيل المهمة، وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق للمستطلعين من الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، فقد تمّ قراءة الأسئلة لهم بشكل واضح، وتدوين إجاباتهم من قبل الباحث الإحصائي، وأما بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، فقد تمّ ترجمة الأسئلة وجمع البيانات عن طريق مختص بلغة الإشارة، وتمّ تدوين إجاباتهم من قبل الباحث الإحصائي، وفيما يخص الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية تمّ قراءة الأسئلة بطريقة مبسطة تتلاءم مع الأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية، وأحيانًا بمساعدة من ذويهم.

❖ **المقابلة:** تمّ أيضًا الاستعانة بأداة المقابلة لتعويض النقص الذي قد يطرأ عبر أداة الاستبانة، على أساس طرح بعض الأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة على الأشخاص المستطلعين، ومن ثم جمع هذه الإجابات وتحليلها. وتمّ استخدام هذه الأداة لمعرفة رأي المستطلعين في بعض المواضيع المحددة، وتحديد أهم الاحتياجات الضرورية للأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات النزوح.

- **عينة الدراسة:**

تمّ اختيار عينة مكونة من 100 مفردة من الأشخاص ذوي الإعاقة، المقيمين (المتواجدين بشكل دائم) في الخيام داخل مراكز الإيواء في المحافظة الوسطى. وقد قام فريق العمل بتوجيه من قبل الباحث الإحصائي في جمعية التأهيل والتدريب الاجتمّاعي – النصيرات بتنظيم زيارات ميدانية إلى 12 مركز إيواء، وتمّ مقابلة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعبئة استبيان تقييم احتياجات. وتمّ اختيار هذه المراكز بالتنسيق الميداني مع إدارات المراكز التي يتواجد فيها عدد من الأشخاص ذوي الإعاقة.

خصائص العينة:

من حيث الجنس: يتضح من نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب النوع الاجتمّاعي أن 53 % من الأفراد المشاركين في الاستمّارة هم من الذكور، بينما 47 % من الإناث، هذا التوزيع يعكس تقاربًا نسبيًا بين الجنسين في عينة الدراسة، مما يتيح تقديم نتائج شاملة ومتوازنة حول احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة من كلا الجنسين.

من حيث الفئة العمرية: يتضح من نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة التوزيع المتوازن حسب العمر، حيث تمّثل الفئة العمرية (أقل من 15 سنة) 26 % من إجمالي العينة، بينما تشكل الفئة العمرية (من 15 إلى 30 سنة) 25%، والفئة الأكبر (30 سنة فأكثر) تشكل 49 %. ويأتي هذا التنوع والتوزيع في الفئات العمرية ليعكس بدقة الحاجة إلى استراتيجيات دعم مخصصة تتلاءم مع اختلاف احتياجات هذه الفئات العمرية. فالأطفال والشباب (أقل من 15 سنة و15-30 سنة) قد يواجهون تحديات متعلقة بالتعليم أو الدعم النفسي والاجتمّاعي، بينما الأشخاص الأكبر سنًا (30 سنة فأكثر) قد يحتاجون إلى رعاية صحية مستمّرة، بالإضافة إلى دعم إضافي في التنقل أو التعامل مع الأمراض المزمنة، وهكذا تتضح الاحتياجات الحقيقية الخاصة بكل فئة عمرية من خلال التنوع في عينة الدراسة.

من حيث نوع الإعاقة: يتبين من نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب نوع الإعاقة، أن 40 % من أفراد العينة من ذوي الإعاقات الحركية، وهو ما يمثل النسبة الأكبر في العينة. بينما 21% من الأفراد يعانون من إعاقات ذهنية، و12 % يعانون من إعاقات سمعية، أما 9 % من الأفراد لديهم إعاقات بصرية، و4 % يعانون من إعاقات نفسية. وأخيرًا، 14 % من الأفراد لديهم إعاقات مُتعددة تشمل أكثر من نوع من الإعاقات. هذه النسب تعكس التنوع الكبير في أنواع الإعاقات بين أفراد العينة، مما يشير إلى أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في فترة

الطوارئ قد تتفاوت بشكل كبير؛ فالأشخاص ذوي الإعاقات الحركية قد يحتاجون إلى تسهيلات في التنقل أو أدوات مساعدة خاصة، بينما الأشخاص ذوي الإعاقات السمعية أو البصرية قد يواجهون تحديات إضافية في التواصل والتنقل، أما الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والنفسية، فقد يحتاجون إلى دعم نفسي واجتمّاعي مستمّر، فضلًا عن رعاية خاصة لتلبية احتياجاتهم في بيئة الطوارئ. تشير هذه النتائج إلى ضرورة توفير استجابة مرنة وشاملة تُراعي جميع أنواع الإعاقات، بما يضمن تلبية احتياجات كل شخص بطريقة ملائمة.

من حيث مكان السكن: يتضح من نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السكن، حيث تمّثل النسبة الأكبر (53 %) من أفراد العينة الذين يقيمون في منطقة الزوايدة، بينما (47 %) من الأفراد يقيمون في منطقة النصيرات. هذا التوزيع يعكس توزيعًا متقاربًا بين المنطقتين السكنيتين، مما يتيح فهمًا شاملًا لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في كلا الموقعين. وفي سياق استمّارة تحديد احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في فترة الطوارئ، تشير هذه النسب إلى أن الظروف المحلية في كلا المنطقتين قد تؤثر بشكل متفاوت على الاحتياجات الخاصة لهذه الفئة. فقد تختلف التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة في النصيرات عن تلك التي يواجهها الأشخاص في الزوايدة، من حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل: الرعاية الصحية أو الدعم الاجتمّاعي، أو حتى توفر أماكن آمنة ومرافق إيواء مناسبة، لذا، من الضروري مراعاة هذا التوزيع الجغرافي عند التخطيط لتقديم الدعم والخدمات الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات.

من حيث الحالة الاجتمّاعية: تُظهر نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتمّاعية، حيث تشير النتائج إلى أن 68% من الأفراد في العينة هم في حالة (أعزب)، مما يعكس النسبة الأكبر في العينة، بينما 28% من الأفراد (متزوج)، و3% في حالة (أرمل/ة)، و1% من الأفراد (مطلق/ة). هذه المؤشرات تُظهر أن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة في العينة هم أفراد أعزب، وهو ما قد يؤثر على احتياجاتهم الاجتمّاعية والنفسية في حالات الطوارئ. فالأشخاص الأعزب قد يكونوا أكثر عرضة للعزلة الاجتمّاعية، مما يستدعي تكثيف الدعم الاجتمّاعي والنفسي لهم في حالات الأزمات. في المقابل، قد يحتاج المتزوجون إلى دعم إضافي يتمّاشى مع تحديات الحياة الأسرية، خاصة في ظل الظروف الصعبة التي قد تطرأ خلال فترات النزوح أو الطوارئ. بناءً على هذه النسب، يتضح أهمية أخذ الحالة الاجتمّاعية بعين الاعتبار عند تصميم خدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة في فترات الطوارئ، بحيث يتمّ توفير رعاية شاملة تُلبّي احتياجات كل فئة بشكل خاص، سواءً كانوا أعزبًا أو متزوجين أو في حالات اجتمّاعية أخرى.

- **محاور استمّارة تقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحرب وتفسير النتائج**

تكونت استمّارة تقييم احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في ظل الحرب من ثمانية محاور تتمّثل في ما يلي:

1. **المحور الأول: الوصول إلى الخدمات الأساسية خلال حالة الطوارئ:**

تمّثل المحور الأول في تحديد الصعوبات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في الحصول على الخدمات (رعاية صحية، أدوية/ مستلزمات طبية، غذاء /ماء، أدوات نظافة، مأوى أمن، مساعدات مالية، أجهزة مساعدة).

تشير النتائج أن جميع الأشخاص ذوي الإعاقة المشمولين بالدراسة يواجهون تحديات كبيرة تُعيق وصولهم إلى الخدمات الأساسية خلال فترات الطوارئ والنزوح، حيث بلغت نسبة الصعوبة في الوصول 100% على جميع المستويات، تشمل هذه الخدمات الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير الأدوية والمستلزمات الطبية اللازمة، والحصول على الغذاء والماء الكافيين، إلى جانب أدوات النظافة الشخصية، والمأوى الآمن، والمساعدات المالية التي تُعينهم على تلبية احتياجاتهم، والأجهزة المساعدة التي تساهم في تسهيل حياتهم اليومية وتعزيز استقلاليتهم. **وهذه النتيجة الصادمة تشير بوضوح إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم مشكلة في الوصول للخدمات الأساسية في ظل الحرب.**

وعند مقابلة شخص ذوي إعاقة حركية أفاد: «انا من سكان الشمال، لما كنا بالشمال كان في مؤسسات بنتعامل معها، دايما بتقدم المساعدات الي، بس الان لما نزحت على الجنوب، ما بعرف حدا يساعدني، وأماكن المؤسسات تغيرت، والأشخاص تغيروا، حتى ما في ارقام للتواصل أوصل لهي الأماكن عشان احصل على حقي في الحصول على الخدمات والأدوات المساعدة، والأكل والشرب والمساعدات المالية، وأنا بأشد الحاجة لجميع الخدمات الأساسية».

2. المحور الثاني: الحالة الصحية

2.1 هل تعاني من أي إصابات أو تفاقم في حالتك الصحية بسبب الحرب؟

تعكس النتائج أن الحرب أثّرت بشكل كبير على الحالة الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث أظهرت البيانات أن (55%) من هذه الفئة تعاني من إصابات جديدة، أو تفاقم في حالتها الصحية نتيجة للظروف الناجمة عن الحرب. وهذا يشير إلى أن أكثر من نصف الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات صحية إضافية، سواءً كانت بسبب الإصابات المباشرة المرتبطة بالحرب، مثل الجروح والكسور، أو بسبب تفاقم أمراض مزمنة نتيجة انعدام الوصول إلى الرعاية الصحية والمستلزمات الطبية في الوقت المناسب.

ومن جهة أخرى، فإن النسبة المتبقية (45%)، رغم عدم تعرضها لإصابات جديدة أو تفاقم في الحالة الصحية، قد تكون معرضة لخطر مماثل إذا استمّرت ظروف الحرب والنزوح. هذه النتائج تؤكد الحاجة الملحة إلى توفير خدمات طبية وعلاجية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في مناطق النزاع ومراكز الإيواء. كما تعكس أهمية تعزيز منظومات الرعاية الصحية الطارئة، وضمان الوصول العادل والميسر لهذه الفئة، بما يسهم في تخفيف معاناتهم وتحسين جودة حياتهم.

2.2 هل حصلت على رعاية صحية مناسبة بعد الإصابة أو التفاقم؟

تكشف النتائج عن واقع مُقلق يتعلق بتوفير الرعاية الصحية للأشخاص ذوي الإعاقة بعد تعرضهم للإصابة أو تفاقم حالتهم الصحية، حيث تبين أن (88%) من هذه الفئة لم يحصلوا على رعاية صحية مناسبة. وهذا الحرمان من الخدمات الصحية الأساسية أدى إلى تفاقم حالتهم الصحية وزيادة معاناتهم، مما يعكس قصورًا كبيرًا في الاستجابة الإنسانية الموجهة لهذه الفئة خلال فترة هذه الحرب.

من جهة أخرى، تشير النسبة القليلة (12%)، التي حصلت على رعاية صحية، إلى محدودية الخدمات المتوفرة وصعوبة الوصول إليها. وهذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتطوير برامج رعاية صحية شاملة تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على تحسين إمكانية الوصول إلى المرافق الطبية، وتوفير المستلزمات الصحية، والعلاج المناسب في الوقت المناسب. كما تؤكد أهمية تعزيز التنسيق بين المنظمات الإنسانية والجهات الصحية لضمان تقديم الرعاية الصحية بشكل أكثر عدلًا وكفاءة، بما يخفف من تداعيات الحرب على صحة هذه الفئة، ويعزز قدرتها على التكيف مع الظروف الصعبة.

وعندما سُئل أحد الأطفال من ذوي الإعاقة الحركية عن الرعاية الصحية أفاد والد الطفل: « لما نزحت إلى الجنوب عبر الممر الآمن أجبرت أنى اترك الأجهزة المساعدة والتثبيت تاعت ابني في بيتنا بالشمال، ولما وصلت للجنوب حاولت أدور على الأجهزة عشان أوفرها لإبني ما قدرت عشان مش موجودة، وتدهورت حالة ابني الصحية وأثرت بشكل كبير على ابني».

3. المحور الثالث: الاحتياجات الفورية:

3.1 ما هي أهم احتياجاتك الفورية؟

تكشف نتائج الدراسة عن حجم الاحتياجات الفورية والملحة التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في ظل ظروف الطوارئ والنزوح، حيث بلغت نسبة الاحتياجات (100%)، مما يدل على التحديات الكبيرة التي تعيق حياتهم اليومية، وتزيد من معاناتهم في ظل غياب بيئة داعمة تلبي احتياجاتهم الأساسية. تشمل هذه الاحتياجات العلاج الطبي العاجل، الذي يُعد ضرورة قصوى للحفاظ على صحتهم، والحد من تفاقم الحالات الصحية الطارئة، كما يبرز توفير مكان آمن للنزوح كأولوية لضمان سلامتهم من المخاطر الجسدية والنفسية التي تهددهم.

إضافة إلى ذلك، تُظهر النتائج أهمية توفير الأدوات المساعدة التي تدعم استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة وتسهل حركتهم، إلى جانب الحاجة المُلحة للدعم النفسي الذي يساعدهم على التكيف مع الصدمات النفسية الناتجة عن النزاع والنزوح. كما أن الحاجة إلى المساعدات المالية تُعتبر ضرورية لتلبية متطلبات الحياة اليومية، بما في ذلك الغذاء والماء، وهما من الاحتياجات الأساسية التي تضمن

استمّرارية الحياة. وتشمل الاحتياجات كذلك أدوات النظافة، التي تلعب دورًا مهمًا في الوقاية من الأمراض، إلى جانب الدعم الاجتمّاعي الذي يعزز الشعور بالأمان والانتمّاء.

فيما يتعلق بالاحتياجات المادية، يظهر توفير خيام أو شوادر الإيواء، الملابس الشتوية، الأغطية، والفرشات كاحتياجات أساسية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة من الظروف المناخية القاسية، وضمان توفير الحد الأدنى من مقومات العيش الكريم. هذه النتائج تسلط الضوء على الحاجة الملحة لاستجابة إنسانية شاملة ومتكاملة تلبي هذه الاحتياجات بشكل عاجل.

3.2 ما هي الأولوية القصوى بالنسبة لك في الوقت الحالي؟

تعكس النتائج أن الأولويات القصوى للأشخاص ذوي الإعاقة في ظل ظروف الطوارئ والنزوح. حيث جاءت الحاجة إلى توفير **بامبرز "حافظات"** في المرتبة الأولى بنسبة (45%)، مما يشير إلى اعتمّاد عدد كبير من الأشخاص ذوي الإعاقة على هذه المستلزمات الأساسية للحفاظ على النظافة الشخصية، ومنع تفاقم المشكلات الصحية المرتبطة بسوء النظافة. وهذه الحاجة ناتجة عن غياب هذه المستلزمات من السوق المحلي، وأسعارها الهائلة في حال توفرها. وعدم توفيرها في مراكز التأهيل المجتمّعي لكي تُقدم لهم بشكل مجاني، الأمر الذي يسبب تحديات إضافية تواجه مقدمي الرعاية لهذه الفئة، خاصة في بيئات النزوح التي تفتقر إلى الإمكانيات والخدمات الصحية المناسبة.

أما **الأدوات المساعدة**، فقد مثّلت أولوية لدى (21%) من الأشخاص ذوي الإعاقة، وتشمل هذه الأدوات الكراسي المتحركة، العكازات، أو غيرها من الوسائل التي تمّكّنهم من التنقل والحركة بشكل مستقل، مما يؤكد ضرورة توفير هذه الأدوات لتلبية احتياجاتهم اليومية وتعزيز اندماجهم في المجتمّع. وتأتي الحاجة إلى **حمامات مُخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة** في المرتبة نفسها بنسبة (21%)، وهي مؤشر على غياب المرافق الصحية المهيأة لتلبية احتياجاتهم الخاصة. هذا النقص يفاقم معاناتهم، ويزيد من التحديات المرتبطة بالحفاظ على النظافة الشخصية وخصوصيتهم بخاصة داخل مراكز الإيواء وبيئة النزوح.

كما أظهرت البيانات أن (13%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يرون أن **علاج النطق** يُمثل أولوية قصوى بالنسبة لهم، وهذا يُبرز أهمية توفير خدمات التأهيل المتخصصة لا سيما للأطفال أو البالغين الذين يعانون من مشكلات في النطق والتواصل، حيث إن غياب هذه الخدمات يمكن أن يؤثر سلبًا على جودة حياتهم، ويحد من قدرتهم على التفاعل مع محيطهم.

تشير هذه النتائج إلى أن احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة مُتنوعة ومُتعددة، تتراوح بين المستلزمات اليومية الأساسية والخدمات التأهيلية المتخصصة؛ لذا، هناك حاجة ماسة إلى استجابة شاملة ومتكاملة تأخذ في عين الاعتبار هذه الأولويات المختلفة، وينبغي أن تركز هذه الاستجابة على توفير "الحافظات" والأدوات المساعدة بشكل فوري، وتأهيل مرافق صحية تناسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى إدراج خدمات علاج النطق ضمن برامج الرعاية الشاملة.

وعند سؤال بعض الأشخاص ذوي الإعاقة عن أهم الاحتياجات الفورية، أفادت سيدة من ذوي الإعاقة الحركية: « لما نزحت من الشمال للجنوب إجيت مشي على رجلي، كنت قادرة أمشي، بس مرة صار قصف قريب منا وفقدت القدرة على المشي، وصرت محتاجة كرسي متحرك، حاولنا ندبر من المؤسسات بس ما لقينا، لحد ما بالأخر شحدنا كرسي متحرك من جيراننا في مركز الإيواء، الكرسي حالته صعبة، عجلاته ما الهم اطار، وحديد الكرسي مصدي، كمان بطلت قادرة أروح عالحمام، فصرت محتاجة بامبرز بشكل فوري، لأنه ما بقدر أروح عالحمام خاصة بالليل، لأنه الحركة صعبة بالكرسي هاد لأنه ما في أرض مستوية اتحرك عليها بالكرسي، كتير مرات بكون هوقع من الكرسي».

4. المحور الرابع: السلامة والأمان:

4.1 هل تشعر بالأمان في مكان تواجدك الحالي؟

توضح النتائج أن غالبية الأشخاص ذوي الإعاقة، بنسبة (87%)، لا يشعرون بالأمان في مراكز الإيواء التي يتواجدون فيها بمخيمات النزوح في المحافظة الوسطى. هذا الإحساس بعدم الأمان يعكس بيئة مليئة بالتحديات والمخاطر التي تهدد سلامتهم الجسدية والنفسية، وتزيد من هشاشة أوضاعهم في ظل ظروف النزوح والطوارئ، ومن الواضح أن هناك عوامل متعددة تُسهم في غياب الأمان، منها عدم توفر الحماية المناسبة، وضعف البنية التحتية للمخيمات، والافتقار إلى الخصوصية، بالإضافة إلى احتمّالية تعرضهم لمخاطر مثل العنف أو سوء المعاملة أو التمّييز.

وعلى الرغم من أن (13%) فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة أشاروا إلى شعورهم بالأمان، فإن هذه النسبة المحدودة قد تكون ناتجة عن تواجدهم في بيئات أقل خطورة مقارنة بالبقية، أو لوجود دعم إضافي يخفف من إحساسهم بعدم الأمان. ومع ذلك، تبقى النسبة الكُبرى مؤشرًا خطيرًا على ضرورة التدخل العاجل لتحسين بيئة مراكز الإيواء، وتعزيز شعور الأمان لدى هذه الفئة الهشة.

4.2 هل هناك ترتيبات خاصة تحتاجها لضمان سلامتك في وقت الطوارئ؟

تشير النتائج أن (61%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتوفر لديهم ترتيبات خاصة لضمان سلامتهم وأمنهم خلال أوقات الطوارئ والنزوح، مما يشير إلى وجود فجوات كبيرة في الاستجابة لاحتياجات هذه الفئة الحيوية في ظل الظروف الصعبة مثل القصف. هذا الواقع يعكس ضعف الترتيبات الوقائية والإجراءات التي يجب أن تكون موجودة لضمان سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الأزمات، وهو أمر يُشكل تهديدًا كبيرًا لسلامتهم الجسدية والنفسية. قد يكون ذلك نتيجة لعدم توفر خطط طوارئ مُخصصة لهذه الفئة، أو نقص في التوعية حول كيفية التعامل مع احتياجاتهم الخاصة في حالات الطوارئ.

ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن (39%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم ترتيبات خاصة لضمان سلامتهم أثناء النزوح أو القصف، وعلى الرغم من أن هذه النسبة تشير إلى أن جزءًا من هذه الفئة قد تمّ تزويده بإجراءات أمان خاصة، إلا أنها تبقى نسبة قليلة مقارنة بالحاجة الملحة لتوفير هذه الترتيبات لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة؛ تشمل هذه الترتيبات الخاصة تهيئة مراكز الإيواء بما يتناسب مع احتياجاتهم، مثل توفير مسارات آمنة للوصول إلى المخارج، أو تخصيص مناطق إيواء محمية، أو توفير رعاية طبية، أو دعم نفسي سريع في حالة حدوث طارئ.

إن عدم توفر ترتيبات خاصة لسلامة الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ يُبرز ضرورة تطوير استراتيجيات وخطط استجابة، تأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهم الخاصة، ومن الضروري أن تركز هذه الخطط على توفير مساعدة طارئة مُخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك تخصيص فرق إغاثية مدربة على التعامل مع هذه الفئة، وتوفير المعدات اللازمة مثل الكراسي المتحركة أو الأجهزة المساعدة، التي قد تكون ضرورية لنقلهم إلى أماكن آمنة في وقت الأزمات، كما يجب ضمان أن المرافق الآمنة مثل الملاجئ والخيام مجهزة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مع توفير مسارات مخصصة ومعدات تسهل انتقالهم بسهولة.

5. المحور الخامس: الدعم والمساعدات:

5.1 هل تلقيت أي دعم من المؤسسات المحلية أو الدولية خلال فترة الحرب؟

تظهر النتائج أن (92%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لم يتلقوا أي دعم من المؤسسات المحلية أو الدولية خلال فترة الحرب، مما يعكس فجوة كبيرة في الاستجابة لاحتياجات هذه الفئة الضعيفة في ظل الأزمات. تُشير هذه النسبة المرتفعة إلى أن الدعم الموجه إلى الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الأزمات لا يزال محدودًا جدًا، الأمر الذي يزيد من معاناتهم، ويجعلهم أكثر عرضة للخطر في بيئات النزاع. من الواضح أن المؤسسات الإنسانية، سواءً كانت محلية أو دولية، لم تتمّكن من الوصول إلى هذه الفئة أو لم تضع احتياجاتهم في أولوياتها خلال فترة

الحرب. ونظرًا لكون الأشخاص ذوي الإعاقة أقل قدرة من غيرهم على المزاحمة والوقوف في الطوابير، بحثًا عن المساعدات، فإنه ينبغي تسليط الضوء على ضرورة تحسين الاستجابة الإنسانية بما يتناسب مع خصوصية واحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

في المقابل، أظهرت البيانات أن (8%) فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة قد تلقوا دعمًا من هذه المؤسسات، وعلى الرغم من أن هذه النسبة قد تكون مؤشرًا على وجود بعض الجهود المبذولة، إلا أنها تظل منخفضة جدًا مقارنة بحجم الاحتياجات الكبيرة التي تواجه هذه الفئة في ظل الظروف الطارئة. وهذه النتائج تعكس الحاجة الماسة إلى تحسين التنسيق بين المنظمات الإنسانية المحلية والدولية وبين الجهات الحكومية؛ لضمان تقديم الدعم الفعّال والمستدام للأشخاص ذوي الإعاقة في أوقات الأزمات.

إن عدم تلقي الدعم الكافي يتسبب في تفاقم مشكلات الأشخاص ذوي الإعاقة، سواءً من حيث الرعاية الصحية، أو المساعدات الإنسانية، أو الخدمات الأساسية التي تضمن لهم الحياة بكرامة. وفي هذا السياق، **أفاد أحد الأشخاص ذوي الإعاقة عن صعوبة تلقي المساعدات من المؤسسات خلال الحرب، فقال:** «عشان أغلبنا غير متزوج، فما بكون اسمنا موجود في سجلات المؤسسات، لأنه سياسة المؤسسات بتشترط أنه يكون متزوج، وعشان هيك أغلب المرات ما بكون إلنا نصيب من الكابونات والمساعدات المالية، وعشان ما بنقدر نستخدم الانترنت، فما بنقدر نعبي طلبات عشان نأخد مساعدات».

5.2 هل لديك إمكانية الوصول إلى قنوات تواصل أو معلومات حول كيفية الحصول على المساعدة؟

تظهر النتائج أن (75%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يمتلكون إمكانية الوصول إلى قنوات تواصل أو معلومات حول كيفية الحصول على المساعدة، مما يبرز مشكلة كبيرة في الاتصال والتواصل مع هذه الفئة أثناء الحرب والطوارئ. هذه النسبة المرتفعة تشير إلى أن معظم الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبة في الوصول إلى المعلومات الأساسية، التي يمكن أن تساعدهم في الحصول على الدعم والمساعدات اللازمة لهم في وقت الحاجة. وهذه الفجوة في التواصل قد تكون نتيجة لعدة عوامل: منها ضعف البنية التحتية للمعلومات في مخيمات النزوح؛ وعدم توفر الوسائل المناسبة للوصول إلى القنوات الرسمية أو الإنسانية التي تقدم المساعدة؛ بالإضافة إلى نقص في التوعية أو التنسيق غير الكافي بين المنظمات المعنية والأشخاص ذوي الإعاقة.

من جهة أخرى، أظهرت البيانات أن (25%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لديهم إمكانية الوصول إلى قنوات تواصل أو معلومات حول كيفية الحصول على المساعدة، ورغم أن نسبة الربع تُعد قليلة نوعًا ما، فإنها تشير إلى وجود بعض الجهود المبذولة لتحسين الوصول إلى المعلومات بالنسبة لهذه الفئة، ومع ذلك تظل هذه النسبة منخفضة مقارنة بالحاجة لتوفير قنوات الوصول لجميع أفراد هذه الفئة.

6. المحور السادس: التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الطوارئ:

6.1 ما هي أكبر التحديات التي تواجهك كفرد من ذوي الإعاقة خلال الحرب؟

تكشف النتائج أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات كبيرة ومتنوعة خلال الحرب. تأتي **صعوبة الحصول على الأدوات المساعدة** في المرتبة الأولى بنسبة (35%)، مما يعكس أحد أكبر التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة، هذه الأدوات مثل الكراسي المتحركة أو العكازات أو الأجهزة المساعدة الأخرى، تعد أساسية لضمان تنقلهم واستقلاليتهم؛ حيث يجد العديد منهم أنفسهم عالقين أو غير قادرين على التنقل بشكل فعال، مما يؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التكيف مع ظروف الأزمات.

وجاءت **إمكانية الوصول إلى الأماكن الآمنة (مراكز الإيواء)** في المرتبة الثانية بنسبة (18%). هذا يشير إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبة في الوصول إلى مناطق الإيواء التي توفر الأمان والحماية، ربما بسبب البنية التحتية غير المهيأة؛ أو نقص في مرافق الإيواء الموائمة والترتيبات التيسيرية اللازمة لهم. هؤلاء الأشخاص بحاجة إلى مرافق مهيأة خصيصًا لهم لضمان سلامتهم وأمنهم في حالات الطوارئ، ويجب أن تتضمن هذه المرافق مسارات مهيأة لهم ووسائل نقل مريحة وآمنة.

جاء التمّييز أو التهميش في الحصول على المساعدات الغذائية في المرتبة الثالثة بنسبة (13%)، وهذا يعني أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبة في الوصول إلى المساعدات الغذائية في المخيمات أو مراكز الإيواء، أو ربما بسبب تهميشهم في توزيع المساعدات، أو عدم مراعاة احتياجاتهم الخاصة في تقديم المساعدات.

أما الحصول على مستلزمات النظافة الشخصية جاء في المرتبة الرابعة بنسبة (12%). تُعتبر النظافة الشخصية من الأولويات الأساسية للحفاظ على الصحة العامة، خاصة في الظروف الطارئة، حيث إن نقص هذه المستلزمات يضع الأشخاص ذوي الإعاقة في خطر أكبر من حيث الإصابة بالأمراض. قد يكون هذا التحدي ناتجًا أساساً عن النقص الحاد في هذا النوع من المواد في السوق المحلي، أو بسبب الارتفاع الهائل في أسعارها في حال توفرها، ولكن في كل الأحوال هنالك عجز وتحدي في هذا المضمار ينبغي الإشارة له.

صعوبة التنقل والانتقال في مراكز الإيواء جاءت في المرتبة الخامسة بنسبة (11%). هذه الصعوبة تؤثر بشكل كبير على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعتمّدون على وسائل تنقل خاصة للوصول إلى الأماكن المختلفة داخل مراكز الإيواء، مثل دورات المياه أو نقاط توزيع المساعدات. إن النقص في مسارات التنقل المهيأة، أو عدم توفر أدوات مساعدة حركية مناسبة يزيد من معاناتهم، ويقلل من قدرتهم على التفاعل مع محيطهم.

وأخيرًا، **عدم الحصول على الرعاية الصحية المناسبة** جاء في المرتبة السادسة من حيث التحديات التي يواجهها الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة 10%. إن الأشخاص ذوي الإعاقة بحاجة إلى رعاية صحية متخصصة، خاصة في حالات الطوارئ التي قد تتفاقم وضعهم الصحي، وعدم وجود الرعاية الصحية المناسبة يعني أن حالتهم الصحية قد تتدهور، وهناك العديد من الحالات التي تعرضت لانتكاسة بسبب انقطاعها عن تلقي خدمة العلاج الطبيعي مثلًا، ما يزيد من حجم الأعباء عليهم في ظروف النزوح.

تُشير هذه النتائج إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون تحديات مُتعددة ومعقدة خلال فترة الحرب، وتحتاج هذه التحديات إلى استجابة شاملة ومتعددة الجوانب من قبل الجهات الإنسانية والحكومية. يجب ضمان توفير الأدوات المساعدة، ومرافق الإيواء المهيأة، والمساعدات الغذائية والمستلزمات الصحية بشكل يتناسب مع احتياجات هذه الفئة، مع ضمان عدم التمّييز أو التهميش في تقديم الخدمات.

6.2 هل تشعر أن المجتمّع أو المنظمات الإنسانية تلبي احتياجاتك بشكل مناسب؟

تبين النتائج أن (97%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يشعرون أن المجتمّع أو المنظمات الإنسانية لم تلبي احتياجاتهم بشكل مناسب. هذه النسبة المرتفعة تعكس فجوة كبيرة في الاستجابة لاحتياجات هذه الفئة، مما يُبرز عجزًا واضحًا في توفير الدعم الكافي لهم أثناء الأزمات والطوارئ، وعلى الرغم من وجود العديد من المنظمات الإنسانية التي تعمل في مراكز النزوح، فإن هؤلاء الأشخاص يعانون من تهميش واضح في تلبية احتياجاتهم الخاصة التي تتطلب عناية وتخطيطًا خاصًا.

يشير هذا الواقع إلى أن الدعم الذي تقدمه المنظمات الإنسانية والمجتمّع لا يعكس بشكلٍ كاف الاحتياجات الفعلية للأشخاص ذوي الإعاقة في الأزمات. قد تكون هذه الفجوة ناتجة عن نقص في التوعية حول تحديات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ أو عدم وجود استراتيجيات استجابة للطوارئ تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم الخاصة. علاوة على ذلك، يُظهر هذا التقييم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون صعوبة في الحصول على المساعدات اللازمة لتأمين حياتهم اليومية. إن عدم تلبية احتياجاتهم بشكل مناسب يزيد من معاناتهم، ويُعرضهم لمخاطر صحية ونفسية إضافية قد تكون لها تبعات خطيرة على حياتهم.

وعلى الرغم من أن 3% فقط من الأشخاص ذوي الإعاقة أشاروا إلى أنهم يشعرون أن احتياجاتهم قد تمّ تلبيتها بشكل مناسب، إلا أن هذه النسبة تظل ضئيلة للغاية وتشير إلى الحاجة الملحة إلى تحسين فعالية استجابة المجتمّع والمنظمات الإنسانية. يجب أن يتمّ تخصيص برامج ومساعدات ذات صلة تستجيب بشكل خاص لاحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتتمّ مراعاة خصوصياتهم في تخطيط وتنفيذ

الاستجابة الإنسانية. وهذا يتطلب تطوير آليات عمل واضحة تأخذ بعين الاعتبار توفير البنية التحتية المهيأة، والخدمات الصحية المناسبة، والدعم الاجتماعي والنفسي، وتوفير الأدوات المساعدة، وغيرها من الاحتياجات الأساسية.

7. المحور السابع: خدمات التوعية والمناصرة الحقوقية:

7.1 هل شاركت في جلسات توعية أو تدريبات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

تُظهر النتائج أن (42%) من الأشخاص ذوي الإعاقة قد شاركوا في جلسات توعية وتدريبات حول حقوقهم، بينما لم يشارك 58% منهم في هذه الجلسات. هذه النتيجة تشير إلى أن هناك فجوة كبيرة في وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المعلومات والتدريب المتعلق بحقوقهم، مما قد يؤدي إلى نقص في الوعي بحقوقهم الإنسانية والقانونية في ظل الأزمات. وعلى الرغم من أن نسبة (42%) قد تكون مؤشرًا على بعض الجهود المبذولة لتوعية هذه الفئة، فإنها تظل منخفضة نسبيًا مقارنة بما يجب أن يكون عليه الوضع، خاصة في أوقات الطوارئ حيث يصبح من الضروري توعية الأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم للحصول على المساعدة والحماية. ويمكن أن يعزى ضعف المشاركة في جلسات التوعية إلى عدة أسباب، منها النقص في تنظيم مثل هذه الجلسات، أو قلة الوصول إلى المعلومات حول أماكن وتوقيتات عقد هذه الجلسات، أو صعوبة في توفير التسهيلات اللازمة لحضور الأشخاص ذوي الإعاقة لهذه الجلسات، وربما كل هذه العوامل مجتمّعة.

إن غياب التوعية الكافية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأزمات يعزز من احتمّالية تعرضهم للتمّييز والتهميش، وقد يؤثر سلبًا على قدرتهم في المطالبة بالخدمات التي يحتاجونها في هذه الفترات الحرجة. لذا، فمن الضروري أن تكون هناك جهود أكبر لتوفير فرص للتدريب والتوعية لجميع الأشخاص ذوي الإعاقة، لضمان تمّكينهم من فهم حقوقهم والسبل المتاحة لهم للحصول على الدعم والمساعدة، وكذلك من أجل تعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمّع.

8. المحور الثامن: التحديات المجتمّعية:

8.1 هل تواجه أي صعوبات تتعلق بالتمّييز أو التهميش بسبب الإعاقة؟

تُظهر النتائج أن (38%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يواجهون التمّييز والتهميش بسبب إعاقتهم، بينما(62%) منهم لا يواجهون هذه المشكلة. هذه النتيجة تشير إلى أن ما يزيد عن ثلث الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون من التمّييز والتهميش نتيجة لإعاقتهم، سواءً كان ذلك في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية أو الغذاء، أو في التفاعل مع المجتمّع بشكل عام. ويمكن أن يتخذ التمّييز أشكالًا متعددة، مثل تهميشهم في الاستفادة من المساعدات الإنسانية أو عدم الاعتراف باحتياجاتهم الخاصة أثناء الأزمات.

يمثّل التمّييز والتهميش ضد الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئات الطوارئ تحديًا خطيرًا يُعيق مشاركتهم الفعّالة في المجتمّع، ويُحد من قدرتهم على الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية. هذه الفئة قد تجد صعوبة في الوصول إلى مراكز الإيواء المناسبة؛ أو الاستفادة من المساعدات بسبب عدم مراعاة احتياجاتهم الخاصة، مثل توفير أدوات مساعدة أو مرافق ملائمة لهم.

ورغم أن (62%) من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يشعرون بالتمّييز، فإن هذا ليس معناه أن الوضع المثالي قد تحقق لهم. قد تُشير هذه النسبة إلى تحسّن في بعض المجتمّعات أو في أماكن معينة في تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، ولكن التحديات لا تزال قائمة في العديد من الأماكن، التي قد لا تتوفر فيها وسائل أو برامج تضمن الحماية المتساوية، والفرص العادلة لجميع الأفراد.

8.2 كيف ترى نظرة المجتمّع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة؟

تكشف النتائج أن نظرة المجتمّع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة تتفاوت بشكل كبير، حيث إن (40%) من الأشخاص ذوي الإعاقة يرون أن نظرة المجتمّع لهم هي نظرة مختلطة، في حين أن (36%) منهم يعتقدون أن النظرة سلبية، و(24%) فقط يعتبرون أن نظرة المجتمّع لهم هي

نظرة **إيجابية**. هذه النتائج تعكس واقعًا معقدًا بالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة في العديد من المجتمّعات، حيث ما زالوا يواجهون تحديات كبيرة تتعلق بتقبلهم والاعتراف بحقوقهم من قبل المجتمّع بشكل عام.

النظرة المختلطة تشير إلى أن المجتمّع قد يُظهر مواقف متباينة تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، فقد يتعامل بعض الأفراد مع هذه الفئة بإيجابية ودعم، بينما يُظهر البعض الآخر مواقف سلبية أو متجاهلة. هذه النظرة المختلطة قد تكون نتيجة لعدم الوعي الكافي بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أو لوجود مفاهيم مغلوطة حولهم، مثل اعتبارهم غير قادرين أو معتمّدين على الآخرين طوال الوقت.

وعند سؤال الأشخاص ذوي الإعاقة عن نظرة المجتمّع، أفاد بعض الأشخاص بأن نظرة المجتمّع كانت إيجابية في بعض الأحيان، وسلبية في أحيان أخرى « بحس انه في ناس بتنظر الي من باب الشفقة والعطف، وانه أنا شخص عاجز، وما بقدر اعتمّد على حالي، وبصراحة بحسها نظرة منيحة وكويسة، بس جاي من قلة الوعي تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، يعني انا في بعض الأحيان بس اتنقل من مكان لمكان، بيجي اشخاص بدهم يساعدوني لأني صاحب إعاقة بصرية، بس انا ما برضى، انا قادر اتنقل من مكان للثاني لحالي، كنت قبل الحرب بروح على الجامعة لحالي وبداوم، وبروح لحالي وكنت الأول على كليتي»**.**

أما **النظرة السلبية** التي يراها (36%) من الأشخاص ذوي الإعاقة، فهي تعكس للأسف حقيقة أن الكثير من المجتمّعات لا تزال تحمل أفكارًا نمطية سلبية حول الأشخاص ذوي الإعاقة. قد يشمل ذلك التمّييز أو التقليل من قدراتهم أو حتى إبعادهم عن الفرص الاجتمّاعية والاقتصادية. مثل هذه النظرة يمكن أن تؤدي إلى تهميشهم في جوانب كثيرة من الحياة اليومية، بما في ذلك الوصول إلى التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والمشاركة المجتمّعية.

عندما سُئل شخص ذوي إعاقة متلازمة داون عن نظرة المجتمّع أفاد أن:« نظرة المجتمّع الي نظرة كتير سلبية، الناس بتتمّسخر وبتنمروا علي كتير، عشان ملامح وجهي مختلفة عن الناس العادية، وكمان الناس بتفكرني ما بفهم ولا بعرف وانا انسان بحس وبشعر بالي بصير حواليه وكمان بشعر الي قيمة بالمجتمّع وبسبب نظرة المجتمّع الي بشعر ليس لي أي أهيمه ولا أي أهمية».

من جهة أخرى، **النظرة الإيجابية** التي يعتقدها (24%) من الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمّع أن هناك بعض الأفراد أو المجتمّعات التي تتعامل مع هذه الفئة بتقدير واحترام، وتعترف بقدراتهم وتعمل على دمجهم بشكل فعال في مختلف الأنشطة الاجتمّاعية والاقتصادية، هذه النظرة الإيجابية تعكس تحسنًا في مستوى الوعي ووجود بعض الجهود المبذولة من قبل بعض المؤسسات والمنظمات المجتمّعية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

كانت إحدى الإجابات من شخص ذوي إعاقة بصرية عن نظرة المجتمّع « بصراحة بحس نظرة المجتمّع الي كتير إيجابية لانهم بيساعدوني لما بدي اتنقل من مكان لمكان وكمان بلاقي احترام وتقدير من الناس الي حواليه وبعاملوني باني متلهم بدون ما يحسسوني باي نقص وكمان لما نكون قاعدين في مكان بعرفوني على كل الموجودين فيه وما بتجاهلوا وجودي ».

- **التوصيات:** بناءً على كل ما سبق من إحصائيات ونتائج، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. تنفيذ مجموعة من المبادرات التي تسهم في رفع الوعي المجتمّعي وضمان دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل فعال في المجتمّع، تتضمن: **تعزيز التوعية الحقوقية لدمج الأشخاص ذوي الإعاقة ودون إعاقة، وجلسات دعم نفسي واجتمّاعي وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بآليات التعامل مع أوامر الإخلاء والنزوح، وكيفية العناية بالنظافة الشخصية، والتوعية من تقليل المخاطر من المخلفات الحربية والذخائر غير المتفجرة.**
2. من الضروري التدخل العاجل لتطوير استراتيجيات أكثر شمولًا وعدالة لضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع التركيز على تحسين سُبل الوصول إلى الخدمات الأساسية، وذلك من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية الدولية والقاعدية.

3. تعزيز الوعي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في حالات الطوارئ، وضمان إدراجهم كأولوية في خطط الاستجابة الإنسانية، بما يحقق الحماية والكرامة وسهولة الوصول إلى خداماتهم الضرورية في ظل هذه الظروف الصعبة.
4. ضرورة توفير خدمات طبية وعلاجية متخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة في مخيمات النزوح، مما يُسهم في تخفيف معاناتهم وتحسين جودة حياتهم، والتنسيق مع المنظمات الإنسانية والجهات الصحية لتقديم الرعاية الصحية بشكل مُلاءم؛ مما يخفف من تداعيات الحرب على صحة الأشخاص ذوي الإعاقة.
5. ينبغي توفير الاحتياجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة مثل: أماكن آمنة للإيواء، توفير المساعدات المالية، والغذاء، والماء، والخيام والشوادر، والملابس الشتوية، والفرشات والأغطية، وأدوات النظافة، وذلك من خلال تنسيق الجهود بين المؤسسات الأهلية والمنظمات الإنسانية الفاعلة في مجال الإعاقة وإدارات مراكز الإيواء، لضمان عدم ازدواجية الخدمات.
6. أظهرت الدراسة أهمية توفير حمامات مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة، والحافظات (البامبرز)، وعلاج النطق، والأدوات المساعدة، والدعم الاجتمّاعي والنفسي، وذلك من خلال التنسيق بين الجهات الحكومية والمنظمات الإنسانية الدولية والأهلية.
7. العمل على تكثيف الجهود لتوفير بيئة آمنة تضمن الحفاظ على سلامة الأشخاص ذوي الإعاقة وكرامتهم، ويتطلب ذلك جهودًا متكاملة من الجهات الرسمية، والمنظمات الإنسانية، والمجتمّع المحلي؛ لضمان توفير الحماية اللازمة لهم في مخيمات النزوح.
8. ينبغي إشراك ودمج المؤسسات المحلية ومراكز التأهيل المجتمعي الفاعلة في مجال الإعاقة، والاعتمّاد عليها في عملية إيصال المساعدات للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فهم من واقع خبرتهم الطويلة أكثر قربًا وتفهمًا لقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة، ولديهم قواعد بيانات مفصلة، والقدرات الفنية واللوجستية لخدمة هذه الفئة.
9. تعزيز برامج توعوية للمجتمّع، وتعليم الأفراد حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ورغم أن تحقيق هذه الغاية قد يبدوا صعب المنال في ظل ظروف الحرب والطوارئ، إلا أننا يجب أن نظل نُذكر بأهمية هذا التوجه، والسعي نحوه، بشكل متوازي مع تلبية الحاجات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة.
10. تعزيز المبادرات الخاصة بالتعليم لفئة الأطفال من ذوي الإعاقة، بخاصة في ظل العودة المتدرجة للتعليم من قبل وزارة التربية والتعليم ومدارس الأونروا، فلا يُعقل أن يظل الأطفال ذوي الإعاقة بدون تعليم. فمع إطالة أمد الحرب وحالة الطوارئ تبرز الحاجة الماسة لتوفير خدمات: التعليم، والدعم النفسي الاجتمّاعي، وعلاج النطق ومشاكل الكلام للأطفال ذوي الإعاقة.

انتهي